

مِلْحَقُ كِتَابٍ

شَرْحُ الْعَقِيدَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ

لِلْعَلَامَةِ

مُحَمَّدِ خَلِيلِ هَرَّاسٍ

بِقَلَمِ

عَلَوِيِّ بْنِ عَبْدِ الْقَادِرِ السَّقَّافِ

وَالْإِذْنُ لِلنَّشْرِ وَالتَّوَزُّعِ

فصل في أنواع التوحيد

قال الطحاوي رحمه الله تعالى:

(نَقُولُ بِتَوْحِيدِ اللَّهِ؛ مُعْتَقِدِينَ بِتَوْفِيقِ اللَّهِ: إِنَّ اللَّهَ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ)^(١).

الشرح: التوحيد يتضمن ثلاثة أنواع:

أحدها: الكلام في الصفات.

والثاني: توحيد الربوبية، وبيان أن الله وحده خالق كل شيء.

والثالث: توحيد الإلهية، وهو استحقاقه سبحانه وتعالى أن يُعْبَدَ وحده لا شريك له^(٢).

أما الأول: [.....]^(٣).

وأما الثاني: وهو توحيد الربوبية؛ كالإقرار بأنه خالق كل شيء، وأنه ليس للعالم صانعان متكافئان في الصفات والأفعال، وهذا التوحيد حق لا ريب فيه، وهذا التوحيد لم يذهب إلى نقيضه طائفة معروفة من بني آدم؛ بل

(١) انظر: "شرح العقيدة الطحاوية" (ص ٧٨-٩٨)، ومقدمة "التدمرية" لشيخ الإسلام ابن تيمية.

(٢) يسمى النوع الأول والثاني توحيد المعرفة والإثبات، ويسمى النوع الثالث توحيد الطلب والقصد.

(٣) ذكر هنا رحمه الله توحيد الأسماء والصفات، وهو موجود في شرح المهراس لـ "الواسطية".

القلوب مفطورة على الإقرار به أعظم من كو ١ مفطورة على الإقرار بغيره
من الموجودات؛ كما قالت الرسل فيما حكى الله عنهم:

﴿ قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾^(١)!

وأما الثالث: وهو توحيد الإلهية . المتضمن توحيد الربوبية . وهو عبادة
الله وحده لا شريك له.

فإن المشركين من العرب كانوا يقرون بتوحيد الربوبية، وأن خالق
السموات والأرض واحد؛ كما أخبر تعالى عنهم بقوله:

﴿ وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ﴾^(٢)،
﴿ قُلْ لِمَنِ الْأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾^(٣) سَيَقُولُونَ
لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴾^(٤) ... ومثل هذا كثير في القرآن.

ولم يكونوا يعتقدون في الأصنام أ ١ مشاركة لله في خلق العالم؛ بل
كان حالهم فيها كما أخبر عنهم تعالى بقوله: ﴿ وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ
دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى ﴾^(٥)،
﴿ وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ
هَؤُلَاءِ شَفَعَتُنَا عِنْدَ اللَّهِ قُلْ أَتَنْبِئُونَ اللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي
السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ سُبْحَنَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾^(٦).

(١) إبراهيم: (١).

(٢) لقمان: (٢٥).

(٣) المؤمنون: (٨٤-٨٥).

(٤) الزمر: (٣).

(٥) يونس: (١٨).

فَعُلم أن التوحيد المطلوب هو توحيد الإلهية؛ الذي يتضمن توحيد الربوبية.



فصل في الجماعة والفرقة

قال الطحاوي رحمه الله تعالى:

(وَنَرَى الْجَمَاعَةَ حَقًّا وَصَوَابًا، وَالْفِرْقَةَ زَيِّغًا وَعَذَابًا)^(١).

الشرح: قال تعالى: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾^(٢).

وقال تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾^(٣).

وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾^(٤).

وقال تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ﴾^(٥)، فجعل أهل الرحمة مستثنين من الاختلاف.

وقال تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ نَزَلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِي الْكِتَابِ لَفِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ﴾^(٦).

(١) انظر: "شرح العقيدة الطحاوية" (ص ٥١٢-٥١٧)، و"مجموع الفتاوى" (١/١٢-١٩ قاعدة في الجماعة والفرقة وسبب ذلك ونتيجته).

(٢) آل عمران: (١٠٣).

(٣) آل عمران: (١٠٥).

(٤) الأنعام: (١٥٩).

(٥) هود: (١١٨، ١١٩).

(٦) البقرة: (١٧٦).

وقال صلى الله عليه وآله وسلم:

"إن أهل الكتابين افترقوا في دينهم على ثنتين وسبعين ملة، وإن هذه الأمة ستفترق على ثلاث وسبعين ملة (يعني: الأهواء)، كلها في النار؛ إلا واحدة، وهي الجماعة"^(١). وفي رواية: قالوا: من هي يا رسول الله؟ قال: "ما أنا عليه وأصحابي"^(٢).

والأمور التي تتنازع فيها الأمة في الأصول والفروع، إذا لم تُردَّ إلى الله تعالى والرسول صلى الله عليه وآله وسلم؛ لم يتبين فيها الحق، بل يصير فيها المتنازعون على غير بيّنة من أمرهم: فإن رحمهم الله؛ اقرَّ بعضهم بعضًا، ولم يبغي بعضهم على بعض؛ كما كان الصحابة في خلافة عمر وعثمان يتنازعون في بعض مسائل الاجتهاد، فيُقر بعضهم بعضًا، ولا يعتدي، ولا يُعتدى عليه. وإن لم يُرحموا؛ وقع بينهم الاختلاف المذموم، فبغي بعضهم على بعض: إمّا بالقول؛ مثل تكفيره وتفسيقه، وإمّا بالفعل؛ مثل حبسه وضربه وقتله.

فالناس إذا خفي عليهم بعض ما بعث الله به الرسول: إمّا عادلون، وإمّا ظالمون؛ فالعادل فيهم: الذي يعمل بما وصل إليه من آثار الأنبياء ولا يظلم غيره، والظالم: الذي يعتدي على غيره.

(١) تقدم تخريجه (ص).

(٢) تقدم تخريجه (ص).

وأكثرهم إنمليظلمون، مع علمهم بأ م يظلمون؛ كما قال تعالى:
﴿وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أوتُوا إِلِكْتَب إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ
بَغِيَا بَيْنَهُمْ﴾^(١).

والأ؛ فلو سلخوا ما علموه من العدل؛ أقر بعضهم بعضاً؛ كالمقلدين
لأئمة العلم، الذين يفون من أنفسهم أ م عاجزون عن معرفة حكم الله
ورسوله في تلك المسائل، فجعلوا أئمتهم نواباً عن الرسول صلى الله عليه
 وآله وسلم، وقالوا: هذه غاية ما قدرنا عليه؛ فالعادل منهم لا يظلم الآخر
ولا يعتدي عليه بقول ولا فعل؛ مثل أن يدعي أن قول مقلده هو الصحيح
بلا حجة يديها، ويدم من خالفه مع أنه معذور. اهـ



(١) آل عمران: (١٩).

فصل في الموالاتة والمعاداة

قال الطحاوي رحمه الله تعالى:

(وَالْمُؤْمِنُونَ كُلُّهُمْ أَوْلِيَاءُ الرَّحْمَنِ، وَأَكْرَمُهُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَطْوَعُهُمْ
وَاتَّبَعُهُمْ لِلْقُرْآنِ)^(١).

الشرح: قال تعالى: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا
هُمْ تَحْزَنُونَ﴾ ^(٢) الَّذِينَ ءَامَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ ^(٣).

الوليُّ: من الولاية . بفتح الواو . التي هي ضدُّ العداوة؛ فالمؤمنون أولياء
الله، والله تعالى وليُّهم:

قال الله تعالى:

﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ
وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَوْلِيَاؤُهُمُ الطَّاغُوتُ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ النُّورِ إِلَى
الظُّلُمَاتِ﴾ ^(٤).

وقال تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ مَوْلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَأَنَّ الْكَافِرِينَ لَا
مَوْلَى لَهُمْ﴾ ^(٥).

(١) انظر: "شرح العقيدة الطحاوية" (ص ٣٥٧-٣٦٢)، والفصل الأول من كتاب "الفرقان بين
أولياء الرحمن وأولياء الشيطان" لشيخ الإسلام ابن تيمية.

(٢) يونس (٦٢، ٦٣).

(٣) البقرة: (٢٥٧).

﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾^(١).

وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾^(٢) وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ﴾^(٣).

فهذه النصوص كلها ثبت فيها موالاته المؤمنين بعضهم لبعض، وأولياء الله، وأن الله وليهم ومولاهم.

فالله يتولى عباده المؤمنين؛ فيحبُّهم ويحبُّونه، ويرضى عنهم ويرضون عنه، ومن عادى له ولياً؛ فقد بارزه بالمحاربة.

وهذه الولاية من رحمته وإحسانه، ليست كولاية المخلوق للمخلوق الحاجة إليه.

قال تعالى: ﴿وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ وَلِيٌّ مِّنَ الدُّنْيَا وَكَبِّرْهُ تَكْبِيرًا﴾^(٤).

فالله تعالى ليس له وليٌّ من الدُّنْيَا؛ بل لله العزة جميعاً؛ خلاف الملوك وغيرهم، ممَّن يتولَّاهُ لذلك وحاجته إلى وليٍّ ينصره.

والولاية أيضاً نظير الإيمان، وتكون كاملة وناقصة؛ فالكاملة تكون للمؤمنين المتقين؛ كما قال تعالى: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ

(١) محمد: (١١).

(٢) التوبة: (٧١).

(٣) المائدة: (٥٥، ٥٦).

(٤) الإسراء: (١١١).

وَلَا هُمْ تَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ ﴿٦٣﴾ لَهُمُ
الْبُشْرَىٰ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ ﴿٦٤﴾^(١).

فالولاية لمن كان من الذين آمنوا وكانوا يتقون، وهم أهل الوعد المذكور
في الآيات الثلاث، وهي عبارة عن موافقة الولي الحميد في محاببه ومساحطه.

فوليُّ الله: هو مَنْ والى الله بموافقته في محبوباته والتقرب إليه بمرضاته،
وهؤلاء كما قال تعالى فيهم: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا ﴿٦٢﴾ وَيَرْزُقْهُ
مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾^(٢)؛ فالمتقون يجعل الله لهم مخرجًا بما ضاق على
الناس، ويرزقهم من حيث لا يحتسبون، فيدفع الله عنهم المضار، ويجلب لهم
المنافع، ويعطيهم الله أشياء يطول شرحها.

وقوله: "وأكرمهم عند الله أطوعهم وأتبعهم للقرآن": أراد: أكرم
المؤمنين هو الأطوع لله، والأتبع للقرآن، وهو الأتقى، والأتقى هو الأكرم.
قال تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتَقَنكُمْ﴾^(٣).

وعن النبي ﷺ؛ أنه قال: "لا فضل لعربي على عجمي، ولا لعجمي
على عربي، ولا لأبيض على أسود، ولا لأسود على أبيض؛ إلا بالتقوى،
الناس من آدم، وآدم من تراب"^(٤).

(١) يونس: (٦٢-٦٤).

(٢) الطلاق: (٢-٣).

(٣) الحجرات: (١٣).

(٤) (صحيح). رواه أحمد في "المسند" (٤١١/٥)، والطبراني في "الأوسط"
(٣٠٥/٥/٣١١٦ مجمع البحرين)، والبخاري بنحوه (٢/٢٢٤/١٧٤٥ مختصر الزوائد)،

فإنّ التفضيل عند الله بالتقوى وحقائق الإيمان؛ لا بفقرٍ ولا غنى.

وقال رحمه الله تعالى:

(وَنُحِبُّ أَهْلَ الْعَدْلِ وَالْأَمَانَةِ، وَنُبْغِضُ أَهْلَ الْجَوْرِ وَالْخِيَانَةِ)^(١).

الشرح: وهذا من كمال الإيمان، وتام العبودية؛ فإنّ العبادة تتضمن كمال المحبّو مايتها؛ فمحبة رسل الله وأنبيائه وعباده المؤمنين من محبة الله؛ فإنّ المحب يُحبُّ ما يُحبُّ محبوبه، ويبغض ما يُبغض، ويرضى لرضائه، ويبغض لبغضه.

والله تعالى يحبُّ المحسنين، ويحبُّ المتقين، ويحبُّ التّوّابين، ويحبُّ المتطهّرين، ونحن نحبُّ من أحبّه الله.

والله لا يحبُّ الخائنين، ولا يحبُّ المفسدين، ولا يحبُّ المستكبرين، ونحن لا نحبُّهم أيضاً، ونبغضهم؛ موافقةً له سبحانه وتعالى.

وفي "الصحيحين" عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: "ثلاثٌ من كنّ فيه وجدّ حلاوة الإيمان: من كان الله ورسوله أحبَّ إليه ممّا سواههما، ومن كان يحبُّ المرء لا يُحبُّه إلّا الله، ومن كان يكره أن يرجع في الكفر بعد أن أنقذه الله منه كما يكره أن يلقى في النار"^(٢).

وصحح إسناده أحمد: ابن تيمية في "اقتضاء الصراط المستقيم" (٣٦٧/٢) تحقيق العقل،

والألبناني في "شرح العقيدة الطحاوية" (ص ٣٦١).

(١) انظر: "شرح العقيدة الطحاوية" (ص ٣٨٣، ٣٨٤).

(٢) (صحيح). رواه: البخاري في (الإيمان، باب حلاوة الإيمان)، ومسلم في (الإيمان، باب

بيان خصال من اتصف من وجد حلاوة الإيمان).

فالحببة التامة مستلزمة لموافقة المحبوب في محبوبه ومكروهه، وولايته وعداوته.

ومن المعلوم أنّ مَنْ أَحَبَّ الله المحبة الواجبة؛ فلا بدّ أن يُغض أعداءه، ولا بدّ أن يحبّ ما يحبّه من جهادهم؛ كما قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا كَانَهُمْ بُنِينَ مَرْصُورًا﴾^(١)، والحب والبغض بحسب ما فيهم من خصال الخير والشر؛ فإن العبد يجتمع فيه سبب الولاية وسبب العداوة، والحب والبغض، فيكون محبوبًا من وجه، ومبغوضًا من وجه، والحكم للغالب. اهـ



(١) الصف: (٤).

فصل في الحكم بغير ما أنزل الله

قال ابن أبي العز شارب الطحاوية^(١): [وهنا^(٢)] أمر يجب أن يُنفَظَ له، وهو أن الحكم بغير ما أنزل الله قد يكون كفرًا ينقل عن الملة، وقد يكون معصيةً كبيرةً أو صغيرةً، ويكون كفرًا: إما مجازيًا، وإما كفرًا أصغر، على القولين المذكورين، وذلك بحسب حال الحكم: فإنه إن اعتقد أن الحكم بما أنزل الله غير واجب، وأنه مخير فيه، أو استهان به، مع تيقنه أنه حكم الله؛ فهذا كفرٌ أكبر، وإن اعتقد وجوب الحكم بما أنزل الله، وعلمه في هذه الواقعة، وعدل عنه، مع اعترافه بأنه مستحقٌ للعقوبة؛ فهذا عاصٍ، ويسمى كافرًا كفرًا مجازيًا أو كفرًا أصغر^(٣)، وإن جهل حكم الله فيها، مع بذل جهده واستفراغ وسعه في معرفة الحكم وأخطائه؛ فهذا مخطئ، له أجرٌ على اجتهداده، وخطؤه مغفورٌ.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في "الفتاوى": "ليس لأحد أن يحكم بين أحد من خلق الله؛ لا بين المسلمين، ولا الكفار، ولا الفتيان، ولا رماة البندق، ولا الجيش، ولا الفقراء، ولا غير ذلك؛ إلا بحكم الله ورسوله، ومن ابتغى غير ذلك؛ تناوله قوله تعالى: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾، وقوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا

(١) انظر: "شرح العقيدة الطحاوية" (ص ٣٢٣).

(٢) ذكر الشارح هذا الكلام عند شرحه لقول الطحاوي: "ولا نكفر أحدًا من أهل القبلة

بذنب ما لم يستحلّه..."، وقد تقدّم شرح نحو هذا الكلام (ص).

(٣) يسمى بعضهم الكفر الأول كفرًا اعتقاديًا، والثاني كفرًا عمليًا.

يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا تَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴿١٥﴾؛ فيجب على المسلمين أن يحكموا الله ورسوله في كل ما شجر بينهم..."^(١).

وقال أيضاً: "وولي الأمر إن عرف ما جاء به الكتاب والسنة؛ حكم بين الناس به، وإن لم يعرفه وأمكنه أن يعلم ما يقول هذا وما يقول هذا، حتى يعرف الحق؛ حكم به، وإن لم يمكنه لا هذا ولا هذا؛ ترك المسلمين على ما هم عليه، كل يعبد الله على حسب اجتهاده، وليس له أن يلزم أحداً بقبول قول غيره، وإن كان حاكماً.

وإذا خرج ولاية الأمور عن هذا؛ فقد حكموا بغير ما أنزل الله، ووقع بأسهم بينهم؛ قال النبي ﷺ: ما حكم قوم بغير ما أنزل الله؛ إلا وقع بأسهم بينهم"^(٢).

وهذا من أعظم أسباب تغير الدول؛ كما قد جرى مثل هذا مرة بعد مرة في زماننا وغير زماننا.

ومن أراد الله سعادته؛ جعله يعتبر بما أصاب غيره، فيسلك مسلك من أيده الله نصره، ويجتنب مسلك من خذله الله وأهانته؛ فإن الله يقول في كتابه: ﴿وَلْيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ ۚ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾

(١) "مجموع الفتاوى" (٤٠٧/٣٥-٤٠٨).

(٢) (حسن). رواه ابن ماجه في (الفتن، باب العقوبات)؛ بلفظ: "وما لم تحكم أئمتهم بكتاب الله ويتخيروا مما أنزل الله؛ إلا جعل الله بأسهم بينهم"، وأوله: "يا معشر المهاجرين"، ورواه أبو نعيم في "الحلية" (٣٣٣/٨)، وفي سندهما ابن أبي مالك، خالد بن يزيد، وهو ضعيف، ورواه الحاكم في "المستدرک" (٥٤٠/٤) بإسناد حسن. انظر "السلسلة الصحيحة" (رقم ١٠٦).

الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا
بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ ﴿١﴾

فقد وعد الله بنصر من ينصره، ونصره هو نصر كتابه ودينه ورسوله،
لا نصر من يحكم بغير ما أنزل الله ويتكلم بما لا يعلم؛ فإن الحاكم إذا كان
دينًا، لكنه حكم بغير علم؛ كان من أهل النار، وإن كان عالمًا؛ لكنه حكم
بخلاف الحق الذي يعلمه؛ كان من أهل النار، وإذا حكم بلا عدل ولا علم؛
كان أولى أن يكون من أهل النار.

وهذا إذا حكم في قضية معينة لشخص، وأما إذا حكم حكمًا عاما
في دين المسلمين، فجعل الحق باطلاً والباطل حقًا، والسنة بدعة والبدعة
سنة، والمعروف منكراً والمنكر معروفاً وصى عما أمر الله به ورسوله؛ فهذا
لون آخر، يحكم فيه رب العالمين ﷺ وإله المرسلين، مالك يوم الدين، الذي
﴿لَهُ الْحَمْدُ فِي الْأُولَى وَالْآخِرَةِ وَلَهُ الْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ ﴿٢﴾،
﴿الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ
كُلِّهِ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً﴾ ﴿٣﴾.

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم ﴿٤﴾.

(١) الحج: (٤٠، ٤١).

(٢) القصص: (٧٠).

(٣) الفتح: (٢٨).

(٤) انظر: "مجموع الفتاوى" (٣٥/٣٨٧-٣٨٨).

فصل في الخروج على الأئمة

قال الطحاوي رحمه الله:

(وَلَا نَرَى السَّيْفَ عَلَى أَحَدٍ مِنْ أئِمَّةِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ؛ إِلَّا مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ السَّيْفُ. وَلَا نَرَى الْخُرُوجَ عَلَى أئِمَّتِنَا وَوَلَاةِ أُمُورِنَا، وَإِنْ جَازُوا، وَلَا نَدْعُوا عَلَيْهِمْ، وَلَا نَنْزِعُ يَدًا مِنْ طَاعَتِهِمْ، وَنَرَى طَاعَتَهُمْ مِنْ طَاعَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَرِيضَةً، مَا لَمْ يَأْمُرُوا بِمَعْصِيَةٍ، وَنَدْعُوا لَهُمْ بِالصَّلَاحِ وَالْمُعَافَاةِ)^(١).

الشرح: في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم؛ أنه قال: "لا يحلُّ دَمُ امرئٍ مُسلمٍ يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله؛ إلا بإحدى ثلاث: الثيب الزاني، والنفس بالنفس، والتارك لدينه المفارق للجماعة"^(٢).

قال تعالى: ﴿يَتَأْتِيَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾^(٣).

وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم؛ أنه قال: "مَنْ أطاعني؛ فقد أطاع الله، ومن عصاني فقد عصى الله، وَمَنْ يُطِيعِ الْأَمِيرَ؛ فقد أطاعني، ومن يعصِ الأميرَ؛ فقد عصاني"^(١).

(١) انظر: "شرح العقيدة الطحاوية" (ص ٣٧٩-٣٨١)، و"مجموع الفتاوى" لشيخ الإسلام (١٧٩/٢٩-١٨١)، و"السياسة الشرعية" له أيضًا.

(٢) (صحيح). رواه: البخاري في (الديات، باب قول الله تعالى: ﴿أَنْ أَلْفَنَسَ بِالْأَنفَسِ وَالْعَيْتَ بِالْعَيْتِ﴾ الآية)، ومسلم في (القسماء، باب ما يباح به دم المسلم).

(٣) النساء: (٥٩).

وعن أبي ذر رضي الله عنه؛ قال: "إنّ خليلي أوصاني أن أسمع وأطيع، وإن كان عبداً حبشياً مُجَدَّع الأطراف" (٢).

وفي "الصحيحين" أيضاً: "على المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحبّ وكره؛ إلا أن يؤمر بمعصية، فإن أمر بمعصية؛ فلا سمع ولا طاعة" (٣).

وعن عوف بن مالك رضي الله عنه، عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم؛ قال: "خياركم أئمتكم الذين تحبُّهم ويحبُّونكم، وتصلُّون عليهم ويصلُّون عليكم، وشرار أئمتكم الذين تبغضوهم ويبغضونكم، وتلعنواهم ويلعنونكم". فقلنا: يا رسول الله! أفلا ننايهم بالسيف عند ذلك؟ قال: "لا؛ ما أقاموا فيكم الصلاة. ألا من ولي عليه وال، فراه يأتي شيئاً من معصية الله؛ فليكره ما يأتي من معصية الله، ولا ينزع يداً من طاعة" (٤).

فقد دلّ الكتاب والسنة على وجوب طاعة أولي الأمر؛ ما لم يأمروا بمعصية، فتأمّل قوله تعالى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ (٥)؛ كيف قال: ﴿وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾، ولم يقل: وأطيعوا أولي

(١) (صحيح). رواه البخاري في (الجهاد، باب يقاتل من وراء الإمام ويتقى به)، ومسلم في (الإمارة، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية وتحريمها في المعصية).

(٢) (صحيح). رواه مسلم في (الإمارة، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية وتحريمها في المعصية).

(٣) (صحيح). رواه البخاري في (الجهاد، باب السمع والطاعة للإمام)، ومسلم في (الإمارة، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية وتحريمها في المعصية).

(٤) (صحيح). رواه أحمد في "المسند" (٢٨/٦)، ومسلم في (الإمارة، باب خيار الأئمة وشرارهم).

(٥) النساء: (٥٩).

الأمر منكم؛ لأن أولي الأمر لا يُفَرِّدون بالطاعة؛ بل يُطاعون فيما هو طاعة لله ورسوله^(١).

وأما لزوم طاعتهم وإن جازوا؛ فلائته يترتب على الخروج من طاعتهم من المفاسد أضعاف ما يحصل من جورهم؛ بل في الصبر على جورهم تكفير السيئات ومضاعفة الأجور؛ فإن الله تعالى ما سلَّطهم علينا إلا لفساد أعمالنا، والجزاء من جنس العمل؛ فعلينا الاجتهاد في الاستغفار والتوبة وإصلاح العمل:

قال تعالى: ﴿وَمَا أَصْبَكُمْ مِّنْ مُّصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُوا عَنْ كَثِيرٍ﴾^(٢).

وقال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ نُؤَلِّى بَعْضَ الظَّالِمِينَ بَعْضًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾^(٣).

فإذا أراد الرعية أن يتخلصوا من ظلم الأمير الظالم؛ فليتركوا الظلم.

اهـ



(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية في "مجموع الفتاوى" (١٩٦/٢٩): "الإمام العدل تجب طاعته فيما لم يُعلم أنه معصية، وغير العدل تجب طاعته فيما علم أنه طاعة".

(٢) الشورى: (٣٠).

(٣) الأنعام: (١٢٩).